

العديني يدعو الأحزاب إلى العمل معا

حث الكاتب والمحلل السياسي حسن العديني الأحزاب السياسية إلى العمل المشترك مع الجمهور وتقديم أنشطتها وبرامجها بصورة أوسع لمواجهة التراجع الذي تفرضه القوى التقليدية المتصارعة والتي تهدد مستقبل البلاد .

وقال في تصريح للسياسية أن هناك كتلة كبيرة من الناس غير الخاضعين للقوى التقليدية يمكن أن تعمل الأحزاب لأجل كسبها خاصة وإنها أصبحت الأمل الوحيد لوضع المعالجات الحقيقية . وأضاف العديني أنه لا بد لهذه الأحزاب أن توحد جهودها وتجتمع ضمن تكتل كبير يمتلك برامج مقنعة وأدوات سياسية ينضوي الناس تحتها للخروج من هيمنة القوى التقليدية .

تفاعلات

النقيب: خياران لا ثالث لهما

قال القيادي في الحزب الاشتراكي الدكتور عبدروس النقيب: ليس أمام اليمنيين إلا خيارين لا ثالث لهما: إما حكومة تكنوقراط (غير حزبية) مدعومة من قبل كل القوى السياسية تتولى تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والتهيئة للاستفتاء على الدستور الجديد والانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، وعلى وجه السرعة، وإما تكليف حزب واحد بتولي تشكيل الحكومة وسيكون على بقية الأحزاب مساندة هذه الحكومة ومواصلة الرقابة عليها للقيام بالمهام القادمة دون التدخل في قضايا الانتخابات والاستفتاء.

الرعيبي: المهمة الفنية

بين ياسر الرعيبي نائب الأمين العام للأمانة العامة للحوار أن مخرجات الحوار تمثل ثروة حقيقية لبناء المستقبل المنشود، لذلك لا بد من مشاركة وتفاعل كل أبناء اليمن في تنفيذ تلك المخرجات والرقابة على سير عملية التنفيذ على أرض الواقع.. داعياً وسائل الإعلام إلى تحري الدقة والمصداقية فيما تنقله للجمهور، خصوصاً أن لجنة صياغة الدستور لجنة فنية مهمتها تحويل مخرجات الحوار إلى دستور سيقدم للاستفتاء عليه من الشعب.

العقلاني: تجارب من سبقونا

يقول الكاتب أمين العقلاني: يعتبر النظام الفيدرالي أكثر الأنظمة التي يلجأ إليها في كثير من دول العالم التي حدث فيها تحولات تاريخية مثل اندماج عدة مناطق في إطار دولة واحدة كما هو الحال في أمريكا أو في حال حدثت ثورات شعبية أسقطت أنظمة شمولية كما هو الحال في البوسنة والهرسك أو سقوط أنظمة دكتاتورية مستبدة أوصلت الناس إلى عدم الثقة بالنظام القائم كما حدث في كل من إثيوبيا والأرجنتين أو وجود عدة قوميات في إطار دولة واحدة تسعى كل قومية للمحافظة على هويتها ولغتها وثقافتها في إطار الدولة الاتحادية كما هو الحال في الاتحاد الروسي، وفي ظل الفيدرالية تستفرغ الطاقات في التنافس والبناء بدلاً من التنازع والتناحر.

السياسية

الثورة

www.althawranews.net

السياسة تحضر كل اجتماعاتهم :

خلال عامين لم يسألوا بعضهم .. كيف الصحة ؟

صقر الصنيدي .

ربما يعتبر الدكتور احمد العنسي وزير الصحة والسكان الأوفر حظاً بين زملائه في الحكومة فيما يتعلق بالذهاب إلى البرلمان فممنذ تولى منصبه لم يتبرع أحد من النواب في طلب حضوره للرد على سؤال أو تعليق حول الصحة ولا يعود السبب إلى كونها بصحة جيدة ولكن إلى الطابع الذي سيطر على البرلمان في الفترة التي أعقبت ثورة التغيير فقد أصبح كل الاهتمام متجهاً نحو السياسية وهي الحقل الذي يجلب الصراع والمكابدات معه ولا يبدو أن هناك أي ملامح لتوجه النواب إلى مناقشة احتياجاتنا الأساسية بصورة متجددة .

ووفقاً لتقرير المرصد البرلماني التابع لمركز قياس الرأي العام فإن البرلمان انعقد لـ 122 مرة خلال العاميين الماضيين وكلها اجتماعات أهملت أموراً أساسية كثيرة متمثلة بالخدمات العامة التي تم التطرق إليها 27 مرة فقط وتصدرت الطاقة بـ 17 مرة ثم التعليم بـ 7 مرات ثم المياه مرتين والنقل ثلاث مرات ولم تذكر الخدمات الأخرى بأي شكل أو صفة . هذا كله أتاح فرصة للحضور السياسي الموجود بالشارع للدخول إلى قاعة البرلمان منفرداً ودون الجوانب الأخرى التي تمثل أهمية أكبر بالنسبة للمواطن العادي الذي لا

يلمس أي تغيير أو تحسن إلا عندما يرى ذلك في حياته اليومية ولن تفيد معه الوعود بالتحسن المستقبلية فهو ينظر إلى اليوم باعتباره العدسة التي تحدد له الغد . كل الظروف والأحداث التي مرت بها البلاد عقب التوقيع على المبادرة الخليجية حضرت إلى المجلس وكادت تفرق المجتمعين وقد تفرقوا أحياناً عديدة وعقدت جلسات في ظل مقاطعة لكثلى المعارضة المعروفة بأحزاب اللقاء المشترك . وكان من أهم ما قام به المجلس هو مناقشة التمهيد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتي تم نقاشها ثمان مرات وفق التقرير ونقاش تاسع خصص للمبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية . وقام التقرير بتقسيم النقاشات السياسية حسب القضايا وأوضاع القضية الجنوبية أولاً حيث لم تناقش هذه القضية بصورة كبيرة وأولوية ووقشتت في مناسبتين إحداهما طرح تساؤل عدم وضع القضية الجنوبية ضمن المبادرة الخليجية والأخرى الاقتراح الذي تناوله أحد النواب والخاص بتشكيل لجنة للذهاب للاعتذار لعلي سالم البيض ومطالبته بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني قبيل انعقاده وهو مقترح لم يتم تداوله من جديد ، أما الحضور من الزاوية الأمنية فقد كان حضوراً معقولاً حيث كانت الوقائع تدفع بالمجلس للمناقشة . واعتبر التقرير أن قضية صعدة كانت متساوية مع القضية

الجنوبية من حيث الحضور حيث لم تناقش إلا في مناسبتين إحداهما مطالب عدد من النواب بإخضاع جماعة الحوثي لسلطة الدولة والمناسبة الثانية حين تقدم أحد النواب بمقترح رفع اسم يحيى الحوثي احد زعماء التنظيم من قوائم الانتربول الدولي على الرغم من أن المجلس سبق له رفع الحصانة عن يحيى الحوثي أكثر من ثلاث مرات عقب المواجهات التي خاضها تنظيمه في وجه الدولة . ويصف التقرير النقاشات السياسية التي كانت تدور في القاعة نتجة في معظمها نحو تبادل الاتهامات والتي وصلت إلى الاتهام بالعمالة لدول أجنبية عدا ذلك فقد التزم البرلمان بالدور الموضح في المبادرة الخليجية ولم يتم تجاوز سقف المحدد للنقاش . وهناك نقطة أخرى مهمة أشار إليها التقرير وهي الخلاف الذي سبق إقرار الموازنة العامة للدولة ووصف النقاشات والمطالبات التي تقدم بها بعض النواب بضرورة حضور الحكومة مكتملة بأنها كانت نوع من التجاذبات السياسية بين الأطراف المختلفة والمشاركة جميعها في التشكيل الحكومي إلا أن الخلاف ظل موجهاً حسب انتماء الوزير المعني . ورغم كل تلك الجدالات لم يجر أي تعديل على الموازنة وتم إقرارها دون الالتفات إلى الملاحظات حتى تلك التي كانت تلح بضرورة تقليص المبالغ المخصصة لشؤون القبائل .



أعضائه مع الأخذ بالاعتبار أولئك الذين تم إعلان خلو مقاعدهم وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين . وحتى أولئك الحاضرون فقد وصفهم التقرير بأنهم لا يقدمون أداء برلماني منتجاً وليس كفاءة برلمانية من حيث الأسئلة والاستجابات كما أن كثيراً من مداخلات النواب تنسم بالإسهاب وعدم التركيز في موضوع النقاش ما يجعل هذه المداخلات عديمة الجدوى ولا تسهم في تطوير النقاشات البرلمانية .

جلسة واحدة

من بين 122 جلسة - جلسة واحدة هي التي التزمت النصاب المنصوص عليه قانونياً ووصل الحضور فيها إلى 151 عضواً وعقدت بقية الجلسات دون النصاب القانوني الذي ينص على 50% من إجمالي الأعضاء وتم عقد الجلسات في معظم الأيام بعدد 80 عضواً فقط وهو ما يخالف النص القانوني في لائحة المجلس والذي يقول انه يشترط لصحة جلسات المجلس حضور أكثر من نصف

رئيسة أول حزب سياسي في اليمن لـ "الثورة" :

هددت بالتصفية والإقصاء لأتنحى عن منصبى لكونى امرأة

كفاءات نسوية غيبتها الهيمنة الذكورية وثقافة الاقصاء وتجهيل الاعلام

حوار / أسماء حيدر البزاز

• في البداية حدثينا عن تجربتك في تأسيس وقيادة حزب الربيع العربي ؟

- تم تأسيس الحزب عام 2011م ، عام انطلاق الثورة العربية ، وسط صراعات بين القوى السياسية والأحزاب المختلفة ، فجات المبادرة في تأسيس حزب يمثل مختلف التوجهات والتيارات ويتبنى قضايا النساء والشباب وينتج نضالهم السلمى وصولاً إلى قهقم العربي ، في بادرة أولى من نوعها تخوض المرأة اليمنية عمار القيادة الحزبية ، ورغم التحديات والتهديدات لإعاقه خوضها المعتزك السياسى إلا أنها أثبتت أن المرأة اليمنية شريك فعال في التحولات السياسية المشهودة على الساحة اليمنية، إن تمكين المرأة في الحياة السياسية وقيادة الأحزاب واقع يفرض نفسه وبقوة نتيجة ما قدمته من دور في تحريك عجلة الجمود التي أصابت جسد الوطن الذي أثنى بجراح الصراعات التي كان أساسها التفرد وعدم احترام حقوق الإنسان وخياراته في حياة أكثر اشراقاً وتنمية وتقدماً لتجسد المرأة حقيقة فاعلة التي أسست شراكة فاعلة نحو بناء الدولة اليمنية الجديدة وأنه أن الأوان لتسليمها منصب قيادة أو أمين عام أي حزب سياسى .



تهديدات بالتصفية

• كأول امرأة تقود حزباً سياسياً، ما هي التحديات التي واجهتها؟

- أول حزب سياسى في اليمن بشكل خاص وفي الوطن العربي بشكل عام ، رغم التهديدات منذ الخطوات الأولى لتأسيس حزب الربيع العربي التي طالتني بالتصفية الجسدية إن لم أتج عن منصبى وغيرها من التهديدات ووسائل الإقصاء والعزل السياسى والتهميش التي تسعى لتكتيف نشاطى السياسى ، فلم أعد أستطع مزاوله عملي إلا بحراسة شخصية في مقر الحزب وغيره، في ظل مجتمع يحارب تواجد المرأة، وبالرغم من تقديم شكاوى وبلغات للجهات الحكومية والمعنية إلا أنها لم تحرك ساكناً ، ولهذا لم ولن أتنازل عن قيادة الحزب بضغط التهديدات وغيره من وسائل الإقصاء لأغراض سياسية بحتة .

يجب أن تتغير مكانة المرأة من مجرد صوت انتخابي إلى صوت قيادي



تضمين الدستور لنظام الكوتا .. نصر حقوقي للمرأة

والاستقرار وتزايد أحداث الفوضى والاعتقالات والعنف وارتفاع وتيرة الأعمال الإرهابية هنا وهناك والصراعات السياسية الحزبية ، أسباب أجهضت تواجد المرأة في التمثيل السياسى للأحزاب ، وإن انتمت لأي حزب فيصفة عضوة لا أقل ولا أكثر ، ولهذا فاستتياب جذور الأمن والاستقرار هو ضمان الشروع في تنفيذ حقوق المرأة التي نصت عليها المخرجات الحوارية وتمكينها في سلطات الدولة وهذا يؤهلها بكل ثقة لتأسيس وقيادة الأحزاب وفق ضمان دستوري وانضباط أمني !!

غياب المناصرة

• هل ترى أن الإعلام خدم قضايا المرأة وانصرا سياسى وحقوقياً؟

- المرأة تحتاج أولاً إلى التمكين والإنصاف ، لكون اليمن يملك شخصيات نسوية جادة، ولكن لم تتح لهن الفرصة للمشاركة في الفعاليات السياسية لعدم ارتباطهن بمراكز القوى التقليدية حيث أن الكثير منهن لم يتح لهن الظهور عبر وسائل الإعلام لإبداء الرأي عن مشكلات المرأة الحقيقية الإعلام لم يعط مساحة للمرأة في الدفاع عن حقوقها ، فهو إعلام غير محايد ، مسيس تخدم كل وسيلة فيه توجهها بعيداً عن المصداقية ولهذا لم يلب طموحات المرأة ولم يناقش قضاياها ولم ينصفها إلى الآن ، ولكن رغم تلك المعطيات الواقعية الدامة مازلنا نملك الأمل في الدولة المدنية ودستورها الحامى لحقوق النساء بمحددات وموجهات دستورية تعيد للمرأة اليمنية مكانتها القيادية على مستوى الحزب ومؤسسات الدولة لتتوجج للدور الكبير الذي لعبته المرأة اليمنية في الحوار الوطنى في الانتصار للعديد من القضايا الوطنية والحقوقية والسياسية وتمكنها من انتزاع حقوقها المشروعة في إطار دستورها قانونياً ، مثبتة جدارتها في العملية السياسية وبناء الدولة المدنية الحديثة.

صوت قيادي

• كيف تقرئين المستقبل السياسى للمرأة في الدولة الاتحادية الجديدة ؟

- ستغدو المرأة من مجرد صوت انتخابى إلى صوت قيادى ، فالعديد من الأحزاب السياسية للأسف استخدمت تواجد المرأة كصوت انتخابى من أجل تحصيل مكاسب سياسية ، معتبرة إياها مجرد صوت لا يخرج من إطار الساحات ، ولهذا نتمنى أن ترى مخرجات الحوار طريقها إلى النور خاصة فيما يتعلق بتمثيل المرأة بنسبة 30% في سلطات الدولة الثلاث ، والتي لن تطبق هذه النسبة ما لم يتم تضمينها في مواد دستور الدولة الاتحادية الجديدة بالإضافة إلى إجراءات استباقية كالتوعية المجتمعية بمكانة المرأة وحقها في قيادة الأحزاب السياسية وتمثيلها وصولاً إلى مراكز صناعة القرار . فالمرأة اليمنية همشت رداً من الزمن وهي تطالب وتكافح من أجل حقوق بسيطة كنضالها على مستوى مجالس بلدية أو برلمانية أو وزارات ، واجهتها الهيمنة الذكورية في مختلف مؤسسات ومرافق الدولة وتحارب المرأة على أنها أنثى ويقدم الرجل على أنه ذكروناً أي محددات معيارية للكفاءة والخبرة والأحقية وهذا ما نتمنى أن يتلشى في دولة المدنية والقانون .